

Republic of Iraq
Ministry of Finance



جُمِيعُهُوكُمَّةُ الْعَرَقِ
فَرَازَةُ الْمُلْكِ الْيَسِّيرِ

القانونية / الوظيفة العامة / احتساب خدمة
الدائرة رقم ٨٠٢ / محافظات

NO :

٣٧٩٢

العدد :

Date : / / 20

٢٠١٩/١٠/٢١

التاريخ : ٢٠ / /

إلى/ رئاسة مجلس محافظة كربلاء المقدسة
م/ بيان رأي

تهديكم هذه الوزارة أطيب تحياتها...

كتابكم المرقم ١٠٧٣٨ في ٢٠١٩/٨/٢٦

ان المجالس البلدية كانت تتضمن تحت قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ وقد الغي هذا القانون بموجب البند (ثالثاً) من المادة (٥٣) من قانون المحافظات غير المنتظمة بأقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل الذي جاء فيه ((يلغى بعد سريان هذا القانون ماورد في قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ المعدل حول تشكيلات وصلاحيات المجلس البلدي)) حيث تعتبر المجالس ملغاً من نفاذ قانون المحافظات اعلاه بتاريخ .. ٢٠٠٨/٣/٣١

وقد تضمنت الفقرة (ثانية) من قانون التعديل الاول لقانون المحافظات رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ ((يستحق اعضاء المجالس البلدية (القواطع والاحياء) الذين شغلوا مناصبهم بعد ٢٠٠٣/٤/٩ الحقوق التقاعدية التي يستحقها عضو مجلس الناحية وفقاً لذات الشروط)) ..

وقد نصت المادة (١٦) من قانون التعديل الثاني من قانون المحافظات اعلاه ((تلغى مجلس الاحياء والقواطع عند المصادقة على نتائج انتخابات مجالس القضية والنواحي ويستحق اعضائها الحقوق التقاعدية المقررة لهم قانوناً)) ولم يرد نص يخص مجالس القضية والنواحي بقانون التعديل الثالث لقانون المحافظات رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ وقد تم التأكيد على ذلك بقرار مجلس الدولة رقم (٢٠٠٩/٧٥) المتضمن (ان المجالس البلدية لاسند قانوني لعملها) وهذا ما تم التأكيد عليه بأعمالنا المرقم ٤٧٣٠٧ في ٢٠١٠/٩/٢١ (المرفقة صورته طيأً) .

مع التقدير.....

محمد حمزة مصطفى
مدير عام الدائرة القانونية/ وكالة
٢٠١٩/١٠/

م/صورة أعمام